السياسة الدينية للفاطميين تجاه رعاياهم السُّنة في المغرب

بقلم البروفسور ويلفرد ماديلونغ(*)

في عشية صعود «الخلافة الفاطمية» كان السكَّان المسلمون في «القيروان» و«إفريقية» يتّبعون في الغالب مجتمَعين ومذهبَين دينيين معروفَين، وهما «المذهب المالكي» والمعروف محلياً بمذهب «أهل المدينة» والذي شكّل منذ أيام «سحنون» (ت240/ 855) الأغلبية الشعبية، ومذهب «أبي حنيفة»، والمعروف بـ«مذهب العراقيين»، وشكَّل أتباعه الأقلية، ولكنهم كانوا المفضلين عادة لدى حكام الدولة «الأغلبية» وفي عام 407/ 1016 –17، أي بعد نحو 110 أعوام على تأسيس «الخلافة الفاطميَّة»، بدأت جماهير الغوغاء، بتحريض من «علماء المالكية»، بعمل مذابح «للمجتمعات الإسماعيلية» الصغيرة في كافة أنحاء «إفريقية»[1]، وقد حدث ذلك في وقت كان فيه الحاكم المحلي الزيري «المعزّ بن باديس» لا يزال تابعاً «للخليفة الفاطمي» في «مصر»، وخلال سنوات قليلة تم إطفاء «الإسماعيلية» في «إفريقية».

وهكذا ساد «المذهب المالكي» بعد عربدةِ إسالة الدماء، وسيطر منذ ذلك الحين منفرداً على الحياة الدينية شرق المغرب.

ماذا كانت الخطوات الرئيسية في هذه التطورات؟

(*) البروفسور ويلفرد ماديلونغ: أستاذ الدراسات الإسلامية السابق بجامعة أكسفورد، وأحد كبار المتخصصين في علم الكلام، تاريخ الفرق الإسلامية.

(1) انظر هـ.ر. إدريس: La berberie orientale sous les Zirides, Paris1962, p. 9-143.

وبشأن الوضع في بداية «الحكم الفاطمي»، نجد أن كتاب «طبقات المالكية عن علماء إفريقية»، وكتاب «تاريخ الأندلس» لـ«عريب بن سعد» يعرضان معلومات مفصلة عن تلك الفترة من وجهة نظر «المالكية»[1]. أما من وجهة نظر «الإسماعيلية» فيتوفر الآن إلى جانب كتاب «افتتاح الدعوة» للقاضي «النعمان»، كتاب «المناظرات» للداعية الإسماعيلي «ابن الهيثم». وهذا الكتاب الذي يحققه الآن «بول واكر» Paul Walker[2]، يصف تجارب وخبرة المؤلف خلال فترة حكم «أبي عبد الله» الشيعي وأخيه «أبي العباس» التي دامت عشرة شهور قبل وصول الخليفة الفاطمي «المهدي».

ومن أخبار «ابن الهيثم» يتضح أنه كانت هناك بضعة عائلات شيعية عريقة في «إفريقية». جدُّه، هو نفسه من الجيل السادس، «الهيثم بن عبد الله»، كان عربياً كوفياً من «بني منقر» من «تميم»، حضر إلى «إفريقية» عام 154 أو عام 155/ 771 –2 مع الحاكم «يزيد بن حاتم»، وأُعطي لاحقاً بأمر الخليفة العباسي «الهادي»، أو «هارون الرشيد»، أراضي ليستقر في «القيروان» وإقطاعات ممتدة في البلاد، وظلت العائلة على «المذهب الزيدي» الشيعي. وهناك عائلة شيعية أخرى هي «بني المروروذي» أو «المروذي»، والذين كان أسلافهم من «جند خراسان»، ويُفترض وصولهم إلى «إفريقية» في أوائل العصر العباسي.

وعلى عكس الوضع في «بغداد» و«المشرق»، لم يكن معترف بـ«الشيعة» في «إفريقية» كمجتمع ديني، وكانوا منبوذين، وأجبروا على إخفاء انتمائهم الديني، ولم يكن مسموح لهم بتدريس تعاليم مذهبهم في العلن، وفقدوا كل حماية يمكن

---

(1) فصلية عريب موجودة في كتاب ابن عذاري، «البيان المغرِب» طبعة:

G.S. Colin and E. Levi – Provencal, Leiden 1948.

(2) تجدر ملاحظة أن كتاب ابن الهيثم المذكور قد طبع الآن تحت اسم:

The advent of the Fatimids: *A contemporary Shi'I Witness*. Edition and English tranlations of Ibn al-Haytham's Kitab al-munazarat, byWilferd Madelung and Paul Walker, London 2000.

أن يوفرها لهم القانون إذا أصبحت معتقداتهم معروفة؛ فعندما اضطر «ابن الهيثم» الدخول في مقاضاة لإثبات إرثه، حيث مات أبوه عندما كان لا يزال صغيراً، أُجبر على إخفاء كتب أبيه، غير المألوفة، لدى عمَّاته ليحمي نفسه من القاضي المالكي «حِماس بن مروان» الذي شكّ في معتقداته، وأمر بتفتيش بيته، ثم تدخل صديق للأسرة، وكان ذو منصب مرموق لصالح «ابن الهيثم»، وحذَّر القاضي باسم الأمير الأغلبي من التحقيق في معتقدات المتقاضين أمامه.

ولعدم قدرته على دراسة العلوم الدينية الشيعية، درس «ابن الهيثم» مع صديق له من عائلة «المروذي» أولاً «الفقه الحنفي» على يد القاضي السابق والعالم الحنفي البارز «ابن عبدون»، ثم تعرّف بعد ذلك بصورة خاصة على الفقه والتعاليم الشيعية على يد عالم مشرقي هو «محمد الكوفي»(1) الذي وصل «إفريقية» مسافراً عن طريق «صقلية»، وهناك اتصل ببعض العائلات الشيعية المحلية طالباً مساعدتهم المادية، ومن خلاله فقط سمع «ابن الهيثم» عن العائلات الشيعية الأخرى.

ولم يكن بين هؤلاء «الشيعة» أحدٌ من «الإسماعيلية»، وواضح من رواية «ابن الهيثم» أنه لم يكن هناك «دعاة إسماعيليون» قاموا بنشاط في «القيروان» ولا في

(1) محمد الكوفي هذا في أغلب الأحوال هو نفسه أبو عبد الله محمد بن سلَّام بن سيَّار الكوفي (مات عام 310/ 922–3) وكان تلميذاً للعالم الكوفي الزيدي محمد بن منصور المرادي، وكانت كتبه مصدراً لفقه القاضي النعمان (ماديلونغ، «مصادر الفقه الإسماعيلي» The Sources of Ismaili Law» (1976) INESXXXV صفحات 31، 35، 38، ابن عذاري (البيان– I188) يعطيه نسَبَه البرقي الهمداني، ومن المحتمل أنه كان يشير إلى أصله أو أصل عائلته قبل ذهابه للدراسة في الكوفة. وعلى عكس افتراضي السابق أن نسبة البرقي ترجع إلى «برقة» في ليبيا، وأن نسبة «الهمداني» يجب أن تُقرأ الهمْداني:
(«Some Notes on non – Isma'ili shiism in the Maghrib», SI XLIV (1976). P.97).
يبدو لي أن الاحتمال الأكبر الآن هو أنه هو أو عائلته قد جاءوا من «برقرود» بقرب همدان، في إيران، ونسبة البرقي التي ينسب إليها العديد من علماء الإمامية ترجع إلى هذه القرية القريبة من همدان.

بلدان «إفريقية» الأخرى قبل أن يفتحها «أبو عبد الله الشيعي»، الذي ركّز جهوده بالكامل على تحويل مذهب قبيلة «كتامة» البربرية، ولم يُرسل دعاة لأي مكان آخر.

عندما وصل «أبو عبد الله» للعاصمة «رقَّاده» سعى إلى الحصول على دعم وتأييد الفئة القليلة من «الشيعة» المحلية، الذي كانوا مستعدين للانضمام للدعوة «الإسماعيلية»، وكان «ابن الهيثم» الشاب- وهو حينذاك في أوائل العشرينات من عمره، حسب روايته شخصياً- من المفضّلين بوجه خاص، ومن الموثوق بهم لدى «أبي عبد الله».

وكان «أبو عبد الله» يأمل أيضاً أن يكسب تحوّل بعض «علماء السُّنّة» في «القيروان» إلى مذهبه، وذلك من خلال الدخول في مناظرات معهم حول الفضائل الخاصة بـ«الخلفاء الأوائل» والقضايا الدينية الأخرى. وكان الجدل حول القضايا العقدية والشرعية هو أحد النظم الدراسية، وكان يمارس بشكل كبير بين علماء «الأحناف» و«المالكية»، وغالباً ما كانت هذه المناظرات تدور في حضور «الحكام الأغالبة»، ولذلك كان علماء «السُّنة» على تمام الاستعداد.

وبين «علماء المالكية» كان العالم المُسنّ «أبو سعيد بن الحداد» قد حصل على سمعة عالية كأفضل مناظر، وهو يناظر الآن «أبا عبد الله» وأخاه «أبا العباس»، ثم كتب لاحقاً كتاباً صغيراً عن هذه المناظرات وصف نفسه فيه بالتغلب بثبات على معارضيه، ووزع منه نسخاً في كل مكان، وقد استند «طبقات المالكية» إلى أقواله تلك، وتوسّع في الاستشهاد بها، وذكر «ابن الهيثم» أنه حضر جميع تلك المناظرات، واتهم «ابن الحداد» بأنه أضاف إلى المناقشة ما ليس منها، وأنه كذب في كتيبه ذاك، فعندما رأى «ابن الهيثم» ذلك الكتيب لأول مرة دحض ادعاءات «ابن الحداد» ونقد حججه تماماً، ومع الأسف فإن ذلك الدحض والتفنيد ليس باقياً الآن، إلاّ أن «ابن الهيثم» ذكر إحدى المناقشات حول معنى «المولى»، وخلالها أجبر «ابن الحداد» على الاعتذار عن عدم الاستمرار في المناقشة مستنجداً بحلم

«أبي عبد الله» ورفقه، بينما – طبقاً لما عرضه بنفسه – ادعى أنه فاز بالنقاش[1].

إن قوائم العلماء الذين تحوّلوا لاعتناق «الإسماعيلية» قدمها المعاصر: «المالكي الخُشني»[2] و«ابن الهيثم»، وكان من بينهم عدد قليل فقط من «المالكية»، وكانت غالبيتهم من «الأحناف»، فـ«الأحناف» كانوا بوجه عام أقرب للحكومة تحت حكم «الأغالبة» الذين حابوهم. وتحت ضغط الأغلبية الشعبية «المالكية» كانوا بالطبع أكثر استعداداً للتعاون مع الحكومة الجديدة، إلاَّ أن «ابن عبدون» الحنفي – مُعلِّم «ابن الهيثم» – ظل مخلصاً لمذهبه السني، ولكنه أعرب عن سعادته لنجاح ونبوغ تلميذه الشيعي، ولقد أدى تحول الكثير من علماء «الأحناف» إلى «الإسماعيلية» إلى انقراض «المذهب الحنفي» في «إفريقية».

وفور وصوله فرض «أبو عبد الله» إدخال النص الشيعي لأذان الصلاة بما فيه «حيّ على خير العمل»، وحذف جزءاً من النص السنِّي الذي يقول: «الصلاة خير من النوم»، وأمر بالدعاء في خطبة الجمعة لـ«عليّ» و«فاطمة» و«الحسن» و«الحسين» بالإضافة إلى «النبي»[3]، ويُفهم من ذلك ضمناً وضع «علي» و«آل البيت» في مرتبة أعلى من «صحابة محمد» كافة على حسب الاعتقاد الشيعي، ولكن لا يوجد دليل قوي على لعن أيٍّ من «الصحابة» من على المنابر[4].

وتبعاً لـ«ابن الهيثم»، سرعان ما أعرب «أبو عبد الله» عن رغبته في تعيينه–أي

---

(1) رواية ابن الحداد سجلها الخُشني في كتابه «قضاة قرطبة وعلماء إفريقيا» طبعة عزت العطار الحسيني، القاهرة 1372، وكتاب المالكي «رياض النفوس» طبعة بشير البكوش، بيروت 1981 – 3/ 1401 – 3، 5 – 84 II.

(2) الخشني صفحات 5 – 291.

(3) «البيان» 151، I.

(4) فقرة «البيان» I، I, 18 ، 151 لا تشير ضمناً بشكل واضح إلى لعن الخلفاء الثلاثة الأوائل على الملأ من على المنابر، كما فسرها هـ. هالم:

H. Halm in his book: (Das Reich des Mahdi, Munich 1991 p.119 and n.269).

«ابن الهيثم»- قاضياً «للقيروان»، إلاَّ أن «ابن الهيثم» أبى قبول المنصب واقترح «شيخنا» «محمد بن عمر المروذي»، أبو صديقه «أحمد»، كأحق الناس بالمنصب، فعيَّن «أبو عبد الله» «المروذي» محذراً إياه أن ينتبه إلى أحقاد الماضي وضغائنه، وأن يتجاهل أي دم ربما يكون قد سال بينه وبين أي شخص يمثل أمامه في ساحة القضاء من «أيام الجاهلية»، كما كان يطلق على الفترة التي سبقت وصوله.

وفي الوقت ذاته طلب «أبو عبد الله» من «ابن الهيثم» أن يُحضر مراجعه الشيعية الفقهية وصرح له أن يناظر في المسائل الفقهية، وأن يصدر الفتاوى طبقاً لمذهب «أهل بيت النبي»، وأمره أن يمنع الناس من قراءة كتب «أبي حنيفة» و«مالك»، وبالتالي تم حظر التعليم العام للمذهبين «الحنفي» و«المالكي». وعلق «ابن الهيثم» لاحقاً بأن كتب «مالك» و«أبي حنيفة» كانت غالباً ما تباع للأطباء، والصيادلة، وباعة العطور، لاستخدامها كورق للتغليف، بعد أن استخف بها الناس لعدم فائدتها وجدواها، وتم شحن النسخ الأخرى إلى «الأندلس» و«بلاد الشرق»، وعندئذٍ قام «ابن الهيثم» بإقناع «أبي عبد الله» بمنع أداء «صلاة التراويح» وهي النافلة الشائعة خلال شهر رمضان، وعندما أدى هذا القرار إلى احتجاج مقنّع من إمام مسجد الطائفة عند تلاوته للقرآن، قام «أبو عبد الله» بتعيين مدرس «ابن الهيثم» الشيعيِّ المشرقي «محمد الكوفي» واعظاً للمسجد.

وبينما أخذت التوترات تنمو، حدثت أول إراقة للدماء أثناء غياب «أبي عبد الله» عن العاصمة، وعندما كانت العاصمة تحت حكم أخيه «أبي العباس»- وطبقاً لرواية «ابن الهيثم»- قام اثنان من «علماء المالكية»، هما «إبراهيم بن البرذون» و«أبو بكر بن هذيل»، بالتأكيد على أن «معاوية» كان أفضل من «علي»، واتّهماه بادعاء الإمامة دون حق، وإشعال حرب ضد «معاوية»، فأصدر «أبو العباس» أوامره بإعدامهما، وجرّ جسديهما بعد ربطهما في ذيول «البغال» في شوارع «القيروان». وقد تدخل «أبو الحسن الجعفري»، وهو رجل

محلي من النبلاء المؤيدين للشيعة، لإنقاذ حياة «ابن الهذيل» الذي كان معروفاً بتقواه، والذي يبدو أنه تضامن مع «ابن البرذون» بشكل سلبي محض، إلاَّ أن «أبا جعفر الخزري»، الداعية المشرقي الذي وصل مع «أبي العباس»، والذي وصفه «ابن الهيثم» بالمتطرف، قد رفض طلب «الجعفري» بأسلوب فظ، وجرى إعدام الرجلين. وعندما أخبر «أبو العباس» أخاه في رسالة بما حدث، قيل: إنَّ «أبا عبد الله» قد أنَّبه بشدّة، مفيداً بأنه قد أفسد العلاقات الطيبة مع البلدة وأهلها، الأمر الذي يحتاجونه بشدّة[1].

ووراء هذا الحادث كانت هناك أحقاد مالكية – حنفية مسبقة. من قبل «العهد الفاطمي» فطبقاً لرواية «الخُشني» المعاصر، فإن «ابن البرذون» تلميذ «ابن الحداد» صاحب اللسان اللاذع، قد جُلد أثناء حكم «الأغالبة» بسبب نقده اللاذع للعراقيين، وعلى نحو خاص؛ لأنه هاجم بشراسة وتهكم على العالم الحنفي البارز «محمد بن الكلاعي» في كتاب فند فيه ودحض الاعتقاد «بخلق القرآن». وقد قام «ابن الكلاعي» الذي كان قد قبل الدعوة «الإسماعيلية» طبقاً لرواية «ابن الهيثم»، مع أصدقائه «الأحناف» الآن بتوجيه الاتهام ضد «ابن البرذون»، ويروي «الخُشني» هذه الأحداث تماماً في إطار المنازعات «المالكية – الحنفية» القديمة، ولا يشرح حتى طبيعة الاتهامات المرفوعة ضد «ابن البرذون»[2].

ويقول مؤرخ الأحداث «عريب»، من ناحية أخرى، إن «ابن الكلاعي» وأصحابه «الأحناف» اتهموا «ابن البرذون» و«ابن الهذيل» بالإساءة لسمعة الدولة عندما وضعا «عليًّا» في نفس المقام مع «أبي بكر» و«عمر» و«عثمان»[3]. وهذا ما جعل الرجلين يتحولان إلى شهيدين في العقيدة السنيَّة الصحيحة، والذي

(1) البيان، 155، I.

(2) الخُشني صفحات 281 – 2 و299.

(3) البيان، 155، I .

لم تنجح فيه الانتقادات التي وجّهها الموالون للحكم الأموي ضد «عليّ».

هذا، وقد سيطرت الأساطير المالكية على قصة الرجلين، ففي النصف الثاني من القرن الرابع/ العاشر رويت قصة استشهادهما على النحو التالي: عندما وصل «عبيد الله» إلى «رقّاده»، بعث إلى «القيروان» لإحضار كل من «ابن البرذون» و«ابن الهذيل»، وهما عالمان في الفقه، للمثول أمامه، وعند وصولهما وجداه جالساً على عرشه الملكي، وعلى يمينه «أبو عبد الله الشيعي»، وعلى شماله أخيه «أبو العباس»، وعندما مَثُلا أمامه قال لهما «أبو عبد الله»، و«أبو العباس» وهما يشيران إلى «عبيد الله»: «هل تشهدان بأن هذا الشخص رسول الله»؟ فردّا بصوت واحد: «والله الذي لا إله إلاَّ هو، لو أتى هذا بالشمس في يمينه والقمر في شماله ليؤكد أنه رسول الله، فلن نقول نحن أنه رسول الله». فأمر «عبيد الله» بذبحهما وربط جسديهما في ذيول «البغال»[1].

وكان راوي هذه القصة شخصية لم تكن معروفة، هو أبو عبد الله «محمد بن خراسان»، ومن القصص الأخرى التي رواها يظهر بوضوح أنه لم يكن عالماً، ولكن كان من القُصّاص الذين خلطوا تعظيم البطولة بالدعاية المعادية «للفاطميين» والتي تضمر الكراهية لهم. وقد نقل مؤلفو «المالكية» اللاحقون لكتب «الطبقات» بدءاً من «أبي بكر المالكي»، جميعهم، تلك القصة على الرغم من صعوبة تصديق عدم درايتهم بعدم مصداقيتها الظاهرة للعيان. وقد ذكر العالم المالكي «محمد بن سعدون» (توفي 486/ 1093) تلك القصة أيضاً في مجموعته غير العادية للافتراءات المعادية «للفاطمية»، والتي وضعها «لتعزية أهل القيروان»[2]، وقد خدمت هذه الرواية والروايات المماثلة الأخرى في تبرير الدور الذي لعبه «علماء المالكية» في إشغال المذابح الشعبية «للإسماعيليين».

---

(1) المالكي، 79، II.

(2) البيان، 7 ، 281 ، I.

ومن القصص الأخرى التي توضح العداء «للفاطمية» في سجل الاستشهاد المالكي اللاحق، نرى قصة «أبي جعفر محمد بن خيرون»، وكان تاجراً ثرياً يملك مسجداً كبيراً، وعدداً من الفنادق بالقرب من «سجن القيروان»، وكان أبوه «أبو عبد الله» الذي جاء من «الأندلس» قد بنى المسجد عام 252/ 866[1]، وكان مشهوراً؛ لأنه العالم الذي أدخل علم قراءات {القرآن} في «المغرب».

وقد قام الابن «أبو جعفر» برحلة إلى «العراق» أحضر معه منها بعض كتب «داود بن خلف»، مؤسس «مذهب الظاهرية». وحسب معلومات تلقاها «الخُشني»، قام بتأليف كتاب للخليفة «المهدي» عن تاريخ وسلالة «أهل بيت النبي»[2]، وكان يأمل أن يعيّن قاضياً، ولهذا السبب عمل القاضي «المروذي» على تحطيمه، واتهمه بإخفاء وديعة مالية ضخمة، وجرى الضغط على «أبي جعفر» لتسليمها، ومات تحت التعذيب[3]. وحيث أن «الخُشني» نفسه كان في «إفريقيا» أثناء تلك الواقعة فعليه يجب التعامل مع روايته بجدية. ومن الواضح أن الخليفة «المهدي» لم يكن مسروراً بموت عالم جليل كتب في مدح بيته، ومن المحتمل أن تلك الواقعة قد أسهمت في خلع «المروذي» من منصبه بعد عام على وقوعها، وقد مات هو أيضاً تحت التعذيب لاستخلاص أموال منه[4].

ولم يعلم «مؤلفو المالكية» اللاحقون شيئاً عن طموح «ابن خيرون» في أن يصبح قاضياً في «القيروان الفاطمية»، وقد اكتفى عريب بالقول: أن «المروذي» صمم على تحطيمه، دون أن يذكر الدافع[5]. كتب «المالكي» سيرة أسطورية طويلة

---

(1) البيان، I ، 114 يجب قراءة «حمدون» على أنها «خيرون».

(2) الخشني (ص299) نموذجياً يتحدث عن نسب الشيعة وأخبارهم، ولا شك أنه يعني العلويين.

(3) البيان، 169، I .

(4) البيان، 173، I.

(5) البيان، 169، I.

عن مرجعية العالم المالكي الشهير «أبي الحسن بن القابسي» (توفي عام 403/ 1022)، وكان مخبر «القابسي» جالساً في قاعة «ابن أبي خنزير»، والي «القيروان»، عندما دخل شيخ أنيق وقور، فبدأ «ابن أبي خنزير» يبكي. وعندما سُئِل عن السبب، قال الوالي: «بعث لي الحاكم – يقصد «عبيد الله» – أمراً أن أقود هذا الشيخ للموت سحقاً». فأُخذ «ابن خيرون» إلى غرفة الاستماع وألقيَ به على ظهره، وأخذ العبيد السود يثبون عليه بأرجلهم حتى مات، فحملوه وألقوا به في خندق أو قناة، وأوضح «القابسي» أنه جرى له ذلك بسبب جهاده من أجل الدين، وكراهيته لـ«عبيد الله» وجنوده. وتستمر القصة في وصف موت «المروذي» – الذي آل على نفسه أن يحطم «ابن خيرون» – والذي كان أكثر بشاعة. فلقد اتهم «ابن أبي خنزير» – الذي زهق من قتل الكثير من العلماء والرجال الأتقياء الذين يرسلهم إليه القاضي– «المروذي» أمام «عبيد الله» في «المهديّة»، الذي قبل اتهاماته وأحال إليه التصرف في أمر «المروذي»، فألقاه «ابن أبي خنزير» على الأرض في «اسطبلات الخيل»، وجعل الحيوانات ترفسه حتى الموت. وقبل أن يموت توسل لإحدى «إماء ابن خيرون»، والتي ضمها «ابن أبي خنزير» إليه، طمعاً في أن يستدر عطفها: «يرجع إليّ الفضل في أن أصبحت مع الوالي»، فأجابته: «أيها الشيخ الشرير لقد قتلت سيدي «ابن خيرون»، وأخذتني بعيداً عنه، وسلمتني إلى «خنزير ابن خنزير». وبناءً على أوامرها قام خدمها بصفعه على وجهه وإجباره على أن يأكل برازه، فقد كانت هي المسؤولة عن تعذيبه حتى هلك»[1].

وفي ضوء التحريف الكبير للحقائق التاريخية في كتب «طبقات المالكية» المتأخرة، يتضح أنه يمكن الرجوع إليها فقط مع الحذر الشديد كمصادر «للتاريخ الفاطمي»، حتى التقارير الأكثر اعتدالاً للقرطبي: «عريب بن سعد»، والتي كتبها لخدمة الخليفة الأموي في «الأندلس»، فتعكس آراءً مفعمة بالعداء المستأصل،

(1) المالكي 4، 53، II.

وتسعى إلى الحط من شأن فترة حكم هذه الأسرة المنافسة، وعليه فيجب الحكم على تلك التقارير على أساس ما يمكن رؤيته كأمور معقولة مقارنةً مع ما سجلته المصادر الفاطمية.

والمساحة المحدودة في هذه الدراسة تجعل من المستحيل عرض أكثر من ملخص حول سياسة «الخلفاء الفاطميين» تجاه رعاياهم «السُّنّة» في «المغرب». ولقد اتبع «المهدي» أساساً الإرشادات التي وضعها «أبو عبد الله الشيعي»، فبينما اعتمد إلى حدٍّ ما على مسؤولين من أهل «السنَّة» في تولي المراكز الإدارية، كانت المناصب الدينية من نصيب «الشيعة» فقط، فالقضاة والأئمة ورجال الإفتاء والشهود العموميون وكتاب العدل كان لزاماً أن يكونوا من «الإسماعيلية»، أو أن يتحولوا لاعتناق المذهب رسمياً قبل السماح لهم بممارسة عملهم.

ولم يتم استبعاد «العلماء السنَّة» من أي منصب ديني فحسب، بل منعوا أيضاً من تدريس تعاليم مذهبهم، ومن إصدار فتاوى غير رسمية. وإلى جانب إذلالهم فقد أثَّر ذلك أيضاً على وسائل عيشهم، وكان فقدان دخلهم المعتاد والضرائب المرهقة التي فرضتها الحكومة الجديدة من العوامل الرئيسية بكل تأكيد في المعارضة التي تنامت بسرعة ضد الحكم الفاطمي، وقد انضم بعضهم إلى جماعات من الصوفية المتمركزة في رباط، وتفرغوا لحياة الزهد وإنكار الذات، وأصبحت تلك الجماعات مراقد للمشاعر والأنشطة المعادية للفاطمية.

لم يكن بالمستطاع بكل تأكيد منع تدريس «المذهب السنِّي» بشكل كامل، فبينما كان هناك خطر كامل وفعّال في المساجد الرئيسية الكبرى، استمر التدريس بكل تأكيد في المنازل والتجمعات الخاصة. ولم يشكو «الخُشني» من مشاكل واجهها في دراسة «الفقه المالكي» في «القيروان» و«تونس» في أوائل سنوات حكم «الخليفة الفاطمي»، ولقد غادر إلى «الأندلس» عام 311/ 923 ليس بسبب الشعور بالاضطهاد بكل تأكيد، ولكن على أمل أن يجد وظيفة.

ولقد درس العالم المالكي الشهير «ابن أبي زيد» في «القيروان» خلال فترة حكم «المهدي» ووضع رسالته «مقتطفات من الفقه المالكي» في عام 327/ 938 تحت حكم «القائم»(1).

وفي الجانب الآخر، لم يكن «للمهدي» تعاطفٌ يذكر مع الدعوة «الإسماعيلية»، وأصبح فاقد الثقة فيها منذ خروج «عبدان» والعديد من المجتمعات الإسماعيلية الشرقية، وقد نمت أزمة عدم الثقة هذه بسبب عدم ولاء «أبي عبد الله الشيعي» وأخيه «أبي العباس»، والتي أثّرت على العديد من أتباعه في «كتامة». وكان «المهدي» قلقاً بشأن كل من ميول الصراع والمعارضة، والاحترام البالغ والتوقعات المتعلقة بالأئمة عند تدريسهم أمور الدعوة والتي قد تولّد المعارضة والكراهية بين «السنَّة» من الرعيَّة، فبعد اندلاع أعمال الشغب والاقتتال في شوارع «القيروان» بين السكان وجنود «كتامة» الإسماعيليين، منع مسؤولي «الدعوة» من التدريس والترويج لفترة طويلة، ووجَّه «الدعوة» لتركيز توقعاتها الرسالية على ابنه «القائم»، وأن تضعه رسمياً مسؤولاً أعلى لهيئتها(2). وذلك بكل تأكيد لإبعاد مطالب المتطرفين بعيداً عنه، مع استمراره في التدخل في نشاطها، وممارسة سيطرته الشديدة عليها. وهناك تقارير متعددة حول معاقبته القاسية للدعاة الذين أثاروا سخطاً شعبياً، وطبقاً لرواية «عريب» فإنه أمر في عام 309/ 921 –22 بإلقاء القبض على نحو مائتي داعية في «القيروان»، و«باجه» و«تونس» لشربهم الخمر، وأكلهم للحم الخنزير علانية خلال شهر رمضان، وتركوا في السجن حتى مات معظمهم بداخله(3).

---

(1) هـ.ر. إدريس art «ابن أبي زيد القيرواني» .In E.I. 2 nd ed.

(2) ابن الأثير «الكامل» طبعة:

C.J. Torenberg, Leiden 1851 – 76 , viii41. Madelung, «Das Imamat in der fruhen ismailitischen Lehre», IsL. XXXVII (1961) P.66.

(3) البيان 6 ، 185، I.

وروايات المصادر السنّيَّة في هذا المجال قد أكدها بالكامل القاضي «النعمان»، الذي وصف في كتابه «دعائم الإسلام» العقوبات الساحقة بلا رحمة، كأعمال التعذيب والسجن المؤبد والإعدامات لدعاة لهم سجلات طويلة حافلة بالخدمة، أنزلها «المهدي» بهم لخروجهم على القيم والتقاليد.

وقد اتّبع الخليفة الفاطمي الثاني، «القائم» سياسات «المهدي»، واحتفظ بموظفيه، وأظهر حزناً بالغاً لفقدان أبيه، وشجّع على تعظيمه رسمياً كمؤسس «للخلافة الفاطمية»[1]، إلا أن «المصادر السنيَّة» الجدليَّة اتهمته بإحضار «التعاليم الإسماعيلية» الخفية البعيدة عن الإيمان إلى العلن[2]، فقد بدأ ومعه الدعاة ليس فقط بلعن «الصحابة» و«زوجات النبي»، ولكن حتى «النبي» نفسه و«علي» و«فاطمة»، وزعموا أن «المهدي» هو الإله الحقيقي، وتعاملوا علناً مع قوانين «الشريعة» بالاستهانة والرفض، ومارسوا النكاح مع بناتهم[3]. وهذا كله محض افتراء بيِّن، تم الترويج له لتبرير تأييد «علماء المالكية» للمتمرد الخارجي «أبي يزيد» ضد الأسرة الشيعية الحاكمة، وعلى الأغلب يمكننا افتراض أن «القائم» أعطى الدعاة قدراً أكبر من الحرية عما أعطاه أبوه، وبكل تأكيد لم يشجع على انتهاك قوانين الشريعة ولا سبّ «الصحابة» على الملأ.

كما أن «الدعم السني» لـ«أبي يزيد» جاء في الغالب من الزهّاد المالكية ومتصوفتهم، وليس من «علماء الفقه»، ودعوا في «القيروان» للجهاد ضد «الفاطميين» مدّعين بأنهم وأتباعهم من الكفار بعكس الزعم الخارجي، وقد شجّعهم على ذلك «أبو العرب» الرجل الأصولي التقليدي، وسليل أحد أوائل حكام «القيروان»، وذلك بترديد الحديث المشهور المعادي للشيعة والذي أرجعوه

---

(1) النعمان بن محمد، «دعائم الإسلام» طبعة A.A.A Fyzee، القاهرة 3–1960، 9 – 68 I.

(2) البيان، 208. I.

(3) عبد الجبار، «تثبيت دلائل النبوة». طبعة عبد الكريم عثمان، بيروت 1966 – 8 صفحات 341، 601– البيان I، 216– ابن النديم «الفهرست» طبعة: G. Flugel, Leipzig 1871-2 p.187.

إلى النبي: (**ستظهر فئة من الناس في آخر الزمان يدعون «الرافضة»، فاقتلوهم عندما تقابلونهم فهم من الكفار)**[1]. وبعد شهر واحد فقط لاقى «أبو يزيد» هزيمة قاسية بالقرب من «المهدية»، قُتل فيها خمسة وثمانون من متطوعي «القيروان» وفيهم بعض قادتهم[2]. وقد تحول المزاج الشعبي العام ضد «أبي يزيد» بسرعة، وأصبح متهماً الآن بتعريض «علماء المالكية» - عن قصد - للقتل بغرض التخلص منهم[3].

وعندما استعاد «المنصور»، الخليفة الفاطمي الثالث ، مدينة «القيروان»، رحب به أهلها كمحرر لهم ودعموا حملته ضد «أبي يزيد»، ولكنه كان على علم بمشاعرهم العميقة الغير متعاطفة، والتي ظهرت أثناء التمرد. لقد أَسَرَ «أبو يزيد» وقتل سبعمائة إسماعيلي، كان من بينهم القاضي «أحمد بن بحر» في «البلدة»[4]، ثم سمح لـ«أهل القيروان» أن يختاروا إمامهم المالكي وواعظهم[5]، وشجعهم على

---

(1) المالكي ،309،II .

(2) المالكي ، 345، II.

(3) البيان ، 212.

(4) كتاب «العيون والحدائق» طبعة عمر السعيدي، دمشق 1973، ص423.

(5) كان اختيار الإمام، أبي إبراهيم أحمد بن محمد بن أبي الوليد، طبقاً «للمالكي» (342 II) من اقتراح أبي الفضل الميمسي، أحد زعماء الثورة الذي قُتل في المعركة (المالكي II، 292 – 305). وكان يلقي خطباً حادة معادية للفاطميين مُطْلِقاً على الخليفة القائم: هذا «القرمطي» الكافر الذي يدّعي القداسة الإلهية (ابن سعدون في البيان I، 285) وطبقاً لابن حمدون جاء اختياره قاضياً من الناس، ثم أكد القائم تعيينه (ابن حمَّاد، «أخبار ملوك بني عبيد» طبعة M. Vonderheyden, Alger 1907 ص21، حيث يجب قراءة ابن الوليد «ابن أبي الوليد»). ويطلق عليه الدباغ «صاحب مظالم القيروان والحاكم بها أيام أبي يزيد» (الدبَّاغ، «معالم الإمام» طبعة إبراهيم شبوح وآخرين، القاهرة 1968 – 78، III، 61). كان بالتأكيد قريباً من أُذن أبي يزيد الذي يستمع إليه. ولا شك في أن المنصور الفاطمي قد عفا عنه، ومات عام 345/ 956 -7.

إعادة تدريس «فقه المالكية» في «الجامع الكبير»[1]. فقرر «المنصور» الخروج على الممارسات الفاطمية في قصر المناصب الدينية على «الإسماعيليين» فقط، وعزم على تعيين قاضي مالكي «للقيروان».

في البداية عرض المنصب على فقيه محلِّي مُسِنّ يُدعى «أبو ميسره أحمد بن نزار»، ولكنه اعتذر عن عدم القبول لضعف صحته وفقدانه للبصر[2]، فعيَّن «محمد بن أبي منظور الأنصاري»، وهو عالم مُسِنّ من أصل أندلسي، سبق له وأن درس في «بغداد» و«صنعاء» وقد قيل إن «ابن أبي منظور» قد شرط أن من حقه رفض أي هدايا من الحاكم، وعدم زيارته لتقديم التهاني أو تقديم العزاء، وعدم قبول شهادة أي شخص مقرب من بلاطه[3]. وربما كان في ذلك مبالغة في مدى استقلالية القاضي، فهو نفسه قد قاد وفداً من «أهل القيروان» لتهنئة «المنصور» عند عودته بعد انتصاره على «أبي يزيد»[4]، إلاَّ أنه كان من الواضح أن «ابن أبي منظور» كانت لديه الحرية المطلقة ليحكم طبقاً «للمذهب المالكي». وبعد موته عام 337/ 948، عيّن «المنصور» «عبد الله بن هاشم» ابن العابد التقي «فاعل الخير» المالكي[5].

وفي نفس الوقت تقريباً عيّن الخليفة «أبا حنيفة النعمان» الإسماعيلي قاضياً لمدينته الجديدة «المنصورية» بالقرب من «القيروان»، وقاضياً للقضاة لكل «إفريقية» والولايات الفاطمية الأخرى[6].

---

(1) البيان، 217، I .

(2) المالكي 2- ، 361، II.

(3) المالكي ، 358، II.

(4) ابن حماد: صفحات: 63-64.

(5) الدبَّاغ I ، 80 – 111، المالكي 52 ، 11،144 .

(6) E1. 2 nd ed «النعمان» F. Dachraoui, art. .

وعملياً كانت السلطة القضائية مقسومة في الدولة الفاطمية، ففي البلدات التي سكنتها أغلبية سنيَّة مالكية كان قضاتها من المالكية، ومن نفس المذهب كان أصحاب المناصب الدينية الأخرى، والذين سُمح لهم بوجه عام أن يعملوا طبقاً لتعاليم «المذهب المالكي»، بينما خضعت المجتمعات الإسماعيلية لسلطة قضائية إسماعيلية، ومن المفترض أنه كان من حق «الإسماعيليين» في أي مكان أن يتظلموا أو يستأنفوا الأحكام لدى قاضي القضاة الإسماعيلي، وغير ذلك لم يكن للقاضي «النعمان» أي سيطرة على قضاة المالكية وعلى أحكامهم داخل مجتمعاتهم، وكان النص الشيعي لأذان الصلاة، بخلاف الدعاء للخليفة في خطب الجمعة، لا يزال مفروضاً بوجه عام كمظهر للسيادة الفاطمية، وخلاف ذلك سادت الممارسات السنية بصورة طبيعية في معظم المناطق والولايات الفاطمية.

إلا أنه كانت هناك واقعة قاضي برقه، «محمد بن إسحاق الحبلي»، الذي أبلغه الوالي، «الكونامي ابن كافي»، أن الخليفة قد قرر أن يوم غدٍ سيكون أول أيام عيد الفطر المبارك، وقد وافق ذلك النظامَ الإسماعيلي في تحديد بدايات الشهور الهجرية اعتماداً على الحسابات الفلكية بدل الاعتماد على رؤية الهلال، ولكن القاضي الذي لم يكن معتاداً على تلقي أوامر من الوالي أصر على الانتظار حتى رؤية الهلال الجديد، وعندما تعذرت الرؤية رفض القاضي إعلان العيد كما رفض بالتالي أن يؤمَّ المصلين في صلاة العيد، فطلب الوالي من شخص آخر أن يلقي خطبة العيد ويؤمَّ المصلين في صلاة العيد، وبعث بالقاضي- العاصي للأوامر- إلى الخليفة، وعندما رفض «الحلبي» الانضمام للدعوة الإسماعيلية رُبط في عمود في إحدى بوابات المسجد مُعرضاً للشمس حتى مات[1]، وقد حدث ذلك قبل فترة قصيرة من وفاة «المنصور» عام 341/ 953.

وتكشف هذه الواقعة الحساسية الخاصة الناتجة من السماح بممارسات

(1) المالكي 5- 404، II.

منفصلة للمذاهب الإسلامية فيما يختص بالأعياد الرسمية وممارسة العبادات الجماعية، فلو سُمح للقاضي بتحديد تاريخ بدء العيد اعتماداً على رؤية الهلال الجديد، كان على الوالي في هذه الحال ومعه قوات «كتامة» والمواطنين الآخرين من أتباع المذهب الإسماعيلي، الاضطرار للاحتفال بعيدهم بشكل منفصل، مظهرين الانقسام العميق في صفوف رعايا الخليفة المسلمين، وإخراج الانقسام إلى العلن. ويتضح الأمر ذاته في قرار صدر بعد ثمان سنوات من تلك الواقعة (عام 960/ 349) عن «المعز»، الخليفة الفاطمي الرابع، فطبقاً لـ«ابن عذاري»، صدرت تعليمات للقاضي، -والمرجح أنه كان «عبد الله بن هاشم»-، بأن يأمر أئمة المساجد والمؤذنين بألاَّ يؤذِّنوا دون ذكر «حي على خير العمل» وأن يقرأوا البسملة عند بداية كل سورة من سور {القرآن}، وأن يجهروا بتسليمتين عند أداء الصلاة، وأن يرددوا خمس تكبيرات في صلاة الجنازة، وعدم تأخير صلاة العصر، ولا تبكير بصلاة العشاء[1].

وحيث أن الأئمة والمؤذنين المعينين رسمياً في المناطق ذات الأغلبية السنِّية كانوا الآن من السنّة، وكان على الإسماعيليين أن يصلوا وراءهم في الصلوات المفروضة وصلاة الجنازة، كان الغرض من وراء تلك التعليمات ضمان صلاح الصلاة تبعاً للتعاليم الشيعية.

وبوجه عام، سار «المعز» على سياسة أبيه في إبقاء أتباع المذهب المالكي في المناصب الدينية في المناطق ذات الأغلبية السنيّة، وظل «عبد الله بن هاشم» قاضياً «للقيروان» حتى مات عام 363/ 974، بعد عام من مغادرة الخليفة الفاطمي «المعز» «إفريقية» إلى «مصر»[2]. ويلاحظ أن «المعز» مارس نفس السياسة في

(1) البيان I، 223 ، وكان هناك أمران آخران هما النهي عن نواح النساء وصراخهن خلف الجنائز، وعدم السماح للرجال العميان بتلاوة القرآن على القبور إلا ساعة الدفن فقط.

(2) إدريس، zirides، ص556.

«مصر»، وبدلاً من أن يقوم باستبدال القضاة وأصحاب المناصب الدينية من أهل السنّة بغيرهم من الإسماعيليين، تركهم في مواقعهم، وفرض عليهم فقط تطبيق بعض الشعائر والقوانين الإسماعيلية في أمور محددة قليلة.

وكان انتقال الخليفة الفاطمي «المعز» إلى «مصر» قد أدَّى إلى تقليص قوة المجتمعات الإسماعيلية التي بقيت في «بلاد المغرب»، فقد رحل أبناء الأسرة الحاكمة، وزعماء الدعوة، ومن بينهم «القاضي النعمان»، وكبار رجال الدولة، وغالبية قوات «كتامة»، ولذا ضعفت الدعوة في «إفريقية» وبشكل خطير. وخلف المالكي «محمد بن إسحاق التميمي»، المعروف بـ«ابن الكوفي»، القاضي «النعمان»، وأصبح قاضياً «للمنصورية»، وظل «بنو الكوفي» قضاة «للمنصورية» لأربعة أجيال، بينما ظل منصب القاضي في «القيروان» يتوارثه خَلَفُ القاضي «عبد الله بن هاشم»(1).

وقد ترك «المعز» خلفه «الزيريين»، ورؤساء قبائل «صنهاجة» البربرية كمندوبين عنه، و«صنهاجة» على عكس منافستها «كتامة» لم تتحول قط للمذهب الإسماعيلي، ولكنها كانت من المؤيدين السياسيين للخليفة الفاطمي، وبوجه رئيسي ضد «زناته» في «الغرب» من «بلاد المغرب» المؤيدة «للأمويين»، وسرعان ما تحوّل «الزيريون» ضد الدعوة، بعد أن شكوا في أن الحكومة الفاطمية تستعملها لبناء منافسة محتملة لحكمها. وفي عام 363/ 974 قام «بولكين بن زيري» بتعيين «عبد الله بن محمد التميمي» الكاتب، سليل «بيت الأغالبة»، والرجل الموهوب في الكتابة، على رأس الجهاز الإداري «للمنصورية» و«القيروان»، وقد أصبح «عبد الله» قوياً بسرعة وتحوّل إلى ناشط إسماعيلي وإحياء المناظرات الدينية، وحاول – دون جدوى – جذب بعض علماء المالكية والشاعر «ابن البقَّال»(2). وفي عام 377/ 987 عيّنه الخليفة الفاطمي «العزيز» مسؤولاً عن الدعوة في

(1) إدريس، Zirides، ص556 – 560.

(2) إدريس، Zirides، ص48 – 9 .

«إفريقية»، وقيل إنه تفاخر بأنه الآن في مأمن من الأعداء. وبعد شهور قليلة فقط على مقولته هذه قتله «المنصور بن بولكين» الزيري بيديه، وكان أحد أسباب سقوطه هو تسهيله لمهمة الداعية «أبي الفهم الخراساني» الذي أرسله «العزيز» من «مصر» لاستدعاء «أهل كتامة» للمثول أمامه وتجديد روابطهم وبيعتهم للخليفة[1]، متجاهلاً تعاليم الخليفة المكتوبة بعدم التدخل في شؤون البعثة. قاد «المنصور» حملتين ضد «كتامة»، والتي كانت في ذلك الحين مستقلة تقريباً عن حكمه، وقتل الكثير من أهلها وزعمائها ودعاتها بعد أن دمر أراضيهم، وجرى تعذيب «أبي الفهم» بوحشية خاصة حتى مات، وقد تجاهل الخليفة الفاطمي - بسبب عدم قدرته على التدخل - أعمال المواجهة والتحدي للتبعية له[2].

إن أعمال إخضاع وقهر «كتامة» - والتي كانت أول من أسس للخلافة الفاطمية في «المغرب» - هيئت المسرح لمذابح بقايا المجتمعات «الإسماعيلية» في بلدان «إفريقية» بعد ثلاثة عقود من الزمان.

(1) إدريس، Zirides ، ص 66 – 9.

(2) إدريس، Zirides، ص 75 –9.